دور المجتمع المحلي في دعم مبدأ الاستدامة في القطاع السياحي

خديجة عزوزي
جامعة 08ماي1945

حميد حملاوي
جامعة 08ماي1945

The role of the local community in supporting the sustainability principle in the tourism sector

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح وجوب تنظيم السياحة ودفعها إلى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة كما حددتها الأمم المتحدة، تحترم البشر والثقافات، وتتفادى أي شكل من أشكال العنف، وتعزز العلاقات الايجابية الانسانية ما بين الثقافات ضمن السياحة وعبرها، حيث يرمي هذا التوجه إلى جعل الصناعة السياحية ضمن تنمية مستدامة ذات تأثيرات إيجابية في خدمة التنمية المحلية دون التأثير على البيئة والمجتمع والاقتصاد. ولتحقيق هذه الأهداف التي تنشدها كوسيلة فاعلة نماء برامج التنمية السياحية ككل، لابد من مساندة أفراد المجتمع بكافة طوائفه لهذه المبادرات البيئية وتبني النظم المتكاملة الداعمة لها.

الكلمات المفتاحية: السياحة المستدامة، المجتمع المحلي، مبادئ المشاركة

Abstract: The aim of this study is to clarify that tourism must be organized and implemented to implement the principles of sustainable development as defined by the United Nations, respect human beings and cultures, avoid any form of violence and promote positive intercultural relations within and through tourism. Sustainable development with positive impacts in the service of local development without affecting the environment, society and economy. In order to achieve these goals as an effective means of developing tourism development programs as a whole, community members of all communities must support these environmental initiatives and adopt integrated systems supporting them.

Keywords*:* sustainable tourism, community, principles of participation.

مقدمة

يتجه الاهتمام في السنوات الأخيرة وعلى نحو متزايد نحو تنمية السياحة كأحد القطاعات الاقتصادية الواعدة وعلى انه من الأهمية بمكان أن نميز بين الإسهام الفعال للسياحة في دعم الاقتصاد الوطني وبين الدور المحتمل والإمكانات الكافية لهذا القطاع في المستقبل حينما يتم استغلال وتوظيف عناصر الجذب السياحي في زيادة الحركة السياحية، وزيادة العائدات السياحية بصورة كفئة وصحيحة تأخذ في الاعتبار أهمية الحفاظ على المواقع وحمايتها وصيانتها والتسويق لها وفي الوقت نفسه مراعاة الخلفية الثقافية والاجتماعية والحضارية للمجتمع ومنظومة القيم الأخلاقي.

وصناعة السياحة هي صناعة ذات أوجه متعددة ومتداخلة تتخذ من الشراكة الفعّالة التي تضم جميع أفراد المجتمع وشركات القطاع العام والخاص محورا أساسيا لها، والتي تتضافر وتعمل جميعا وفق هيكل محدد ينسجم وفقا للأنظمة وتشريعات تصدرها الهيئات الإدارية ذات الاختصاص، والتي تشرف على هذه الصناعة وفق خطة استراتيجية وطنية، وسياسات السياحة لا تبنى فقط على اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار الحفاظ على البيئة واحتياجات السكان المضيفين والذين يعملون في الحقل السياحي من أجل أن تستجيب السياحة للشروط السياحة البديلة المستدامة.

ولكي تحقق الدول التنمية السياحية المستدامة التي تنشدها كوسيلة فاعلة لحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة وضمان الحد من التدهور البيئي المؤثر بشدة على نماء برامج التنمية السياحية ككل، والتي تخطط لها الحكومات وتنفذها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، فلا بد من مساندة المجتمع بكافة طوائفه لهذه المبادرات البيئية وتبني النظم المتكاملة الداعمة لها؛ ولتحقيق التزام المجتمع بأهمية ترشيد استهلاك الموارد وتنفيذ كل ما من شأنه الحفاظ عليها فلا بد أن تحقق الحكومات الشفافية في كل ما يصدر عنها من بيانات التنمية السياحية.

إشكالية الدراسة: ولإيضاح الموضوع تم طرح الاشكالية التالية: ما هو الدور الذي يمكن ان يقوم به المجتمع المحلي من اجل ارساء قواعد الاستدامة في القطاع السياحي؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي يتمتع بخصائص استراتيجية تمكنه من تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة من خلال دفع عجلة النمو الاقتصادي وترقية المجتمع بصفة عامة، وكذا حماية البيئة في أفق نمو اقتصادي سليم ومستمر ومستدام بهدف إرضاء حاجيات الأجيال الحالية والصاعدة، كما انه لابد من اجل الوصول الى السياحة المستدامة من مشاركة السكان المحليين الذين يعتبرون المؤثر والمتأثر من النشاط السياحي، وأيضا محاولة اتخاذ إجراءات سليمة لتثمين وتعزيز الجوانب الايجابية وإيجاد حلول لمعالجة السلبية.

أهداف الدراسة: لاشك في أن السياحة المستدامة مجال واسع لم يحدد بشكل واضح، وهو يتضمن الكثير من عناصر نظام السياحة، لذا تركز هذه الدراسة على جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي :

– إيضاح إسهامات القطاع السياحي المستدام في تحقيق التنمية؛

– البحث عن أنجع الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لإدارة العلاقة بين المجتمع المحلي والقطاع السياحي وكيفية تعظيم الدور الذي تقوم به؛

– تبيين أهمية تعاون مختلف الجهات الفاعلة في القطاع السياحي للوصول إلى الاستدامة السياحية؛

أولا : مفاهيم عامة حول السياحة المستدامة

سجل العقد الماضي اهتماماً دولياً بشؤون السياحة المستدامة وحمايتها وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث جاءت قضايا إدارة موارد السياحة ومرافقها وحمايتها وتنميتها من الأولويات في سياسات كثير من الدول ومجالات تعاونها.

1. مفهوم السياحة

يعود مفهوم السياحة إلى كلمة رحلة tour المشتقة من الكلمة اللاتينية torno، وفي سنة 1643 ولأول مرة تم استخدام المفهوم tourisme ليدل على السفر أو التجوال من مكان لآخر.(1)

وقد جاءت كلمة (ساح) في القرآن الكريم في أكثر من موضع كقوله تعالى: ﴿**برآءة من ٱللّه ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر**﴾ التوبة(1). قال الطبري في تفسيره: يعني فسيروا في الأرض مقبلين مدبرين، آمنين غير خائفين من رسول الله عليه السلام وأتباعه، ويقول من: ساح فلان في الأرض يسيح سيوحا وسيحانا (تفسير الطبري). (2)

وتعرف السياحة بحركة يؤديها الفرد أو مجموعة من الأفراد، بغرض الانتقال من مكان إلى آخر، لأسباب اجتماعية أو للترفيه أو لقضاء الإجازات، أو لحضور المؤتمرات أو المهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة ولا يدخل في السياحة الهجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت، أو أعضاء السلك الدبلوماسي.(3)

وتم تعريفها أيضا على أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال والدول والمجتمعات المضيفة، و ذلك بهدف استضافة هؤلاء السياح و الزائرين.(4)

لكن لا يكتمل تعريف السياحة إلا بتعريف السائح الذي يعتبر محور هذا نشاط، والذي يعرف على أنه: "الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلية أو الاعتيادية ولأي سبب غير المكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو في داخل بلد غيره (السائح الأجنبي) و لفترة تزيد عن 24 ساعة وإن تقل عن ذلك فهو يعتبر قاصد النزهة".(5)

وقد عرف السائح أيضا بأنه:" كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 04 أشهر، وذلك لأسباب ترفيهية، أو صحية، أو دراسية، أو الخروج للمهمات والاجتماعات".(6)

كما أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

الأهمية الاقتصادية: القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج؛ فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء، فمثلا فندق ب 50 غرفة يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10 عمال موسمين و 10 عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها منصب العمل غير المباشرة، فمثلا فإن السياحة في فرنسا توظف 800000 منصب عمل مباشر عدا النقل موزعين على مختلف الأنشطة السياحية.(7)

تساهم السياحة أيضا في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، (8) كما تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين ...(9)

الأهمية الاجتماعية والثقافية: السياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وعودته للعمل بكفاءة من جديد، وتساهم في الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛ كما تعد أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم، وتعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي.[10]

2. مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة مع منتصف الثمانينات، حيث نشأت من نتاج جهد فكري عبر العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأت بفكرة التنمية البيئية في إطار استراتيجيات الاعتماد على الذات، حتى وصلت إلى المفهوم الحالي للتنمية المستدامة.

وتبدأ نظرية التنمية المستدامة بمحاولة دمج بين البيئة والاقتصاد من خلال التحول عن بعض المفاهيم الاقتصادية مثل: السعي لتحقيق أقصى إشباع للمستهلك، وتحقيق أقصى ربح للمنتج ... ومواجهتها بمفاهيم محاربة الفقر، وسوء توزيع الدخل، وأزمة الطاقة، ونقص الغذاء وغيرها.[11]

وقد عرفتها المفوضية العالمية للبيئة والتنمية 1987:" تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو، فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية".[12]

كما أكد تقرير "برونتلاند " على الارتباط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".[13]

وأشارت أجندة القرن الحادي والعشرين الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في مدينة ريو ديجنيرو عام 1992 إلى ضرورة تبني قطاع الأعمال مفاهيم حماية البيئة من خلال استخدام تقنيات وأساليب الانتاج الانظف من أجل حسن استخدام الموارد الطبيعية، والحد من التلوث، كما دعت نفس الوثيقة إلى ضرورة الترويج لنظم الادارة البيئية داخل مؤسسات الأعمال من أجل تحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة لتأثيراتها البيئية.[14]

أما المشرع الجزائري فقد عرفها بأنها:" مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية".[15]

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشرين تعريفا، واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات، وفق أربعة أبعاد، اقتصادية، اجتماعية (بشرية) بيئية وتكنولوجية.

فمن خلال **البعد الاقتصادي**، فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة، فهي إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية، فهي تعني توظيف الموارد، من أجل رفع مستوى المعيشة، والحد من الفقر.

أما فيما يخص **البعد الاجتماعي البشري**، فإنها تعني السعي، من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية، والتعليمية، خاصة في الريف.

أما على **مستوى البعد البيئي**، فهي تعني حماية الموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.

وتُرى التنمية المستدامة من البعد التكنولوجي، على أنها نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتُنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة، والحابسة للحرارة، والضارة بطبقة الأوزون.[16]

وذكر تقرير الموارد الطبيعية، أن القاسم المشترك لهذه التعريفات هو، أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة، يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تُحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.[17]

3. السياحة المستدامة

يتضمن مفهوم السياحة المستدامة القدرة على التواصل والاستمرار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية مع المحافظة على التنوع الحيوي والحد من الآثار السلبية على البيئة والثقافة، وإشراك المجتمعات المحلية من المكاسب التنموية.[18]

وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.[19]

وهناك **أهداف أساسية** تميز تنمية السياحة المستدامة هي:

- حماية الثقافة المحلية وخصائص البيئة الثقافية والاجتماعية والحفاظ على الإرث الثقافي والتاريخي للمكان أو المنطقة أو الوطن وحمايتها (التراث والعادات- الظواهر الاجتماعية والاقتصادية- المستوى الحضاري والثقافي)؛
- ترشيد استخدام الموارد السياحية والحفاظ على إنتاجية قاعدة الموارد؛
- حماية البيئة من التلوث والتدهور الطبيعي والحفاظ على التنوع البيولوجي وتفادي التغيرات البيئية التي يتعذر عكسها (الأرض - المناخ -الماء – الحياة البرية – النمو السكاني)؛
- المحافظة على قاعدة الموارد الحالية من أجل جيل المستقبل وضمان المساواة ضمن جيل واحد وبين الأجيال.

وعند محاولة دمج رؤى و قضايا السياحة المستدامة لاسيما تلك المتعلقة بالسياسات و الممارسات المحلية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار **المبادئ الأساسية** التالية: [20]

- أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها و إدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، وان يتم في ذلك إشراك وكالات حكومية ومؤسسات خاصة والسكان المحليين لتوفير أكبر قدر من المنافع؛
- أن تتبع هذه الوكالات والمؤسسات والجماعات والأفراد مبادئ احترام ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة وسلوك المجتمع بما في ذلك الأنماط السياسية؛
- أن يتم الاهتمام بالتوزيع العادل للعوائد السياحية بين العاملين في القطاع السياحي وأفراد المجتمع السياحي المضيف؛
- يجب أن تتوفر الدراسات والبحوث والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وبعد التنمية، خاصة بالنسبة للمجتمع المحلي، حتى يتمكن السكان المحليين من المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛
- أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛

أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

ثانيا: المجتمع المحلي والسياحة

1. مفهوم المجتمع المحلي

من تعاريف المجتمع المحلي انه جماعة قد تكون قليلة العدد أو كثيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يتشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية، وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخلها.[21]

وبهذا التعريف فان المجتمع المحلي يقوم على أساسين: الأول الإقليم الذي يشغله، والثاني الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل.

أن تحقيق مفهوم المشاركة المجتمعية يعتمد بشكل كبير جدا على الفعاليات الشعبية والجمعيات، ويعود السبب في هذه التسمية إلى الأهلية التي تعرف باسم وسطاء التغيير باعتبار هذه الفعاليات والجمعيات هي الممثلة إلى حد كبير للمجتمع الذي تعيش فيه، وهي أيضا التي تقوم بدور إحداث التغيير فيه، وهذا يؤكد ويدعم الفكرة التي تؤكد ان عمليه التخطيط والتغيير يجب أن تنبع من المجتمع أي تكون العملية ذاتية فإن دور فريق التخطيط فهو أشبه ما يكون بدور العامل المساعد.(22)

وعندما يشارك السكان المحليون في تخطيط وتنفيذ التنمية السياحية بمنطقتهم، فإنهم يشكلون عنصرا داعما للسياحة، ومهتما بالموارد السياحية في تلك المنطقة، وبتشغيل أبناء المنطقة سوف يزداد دخلهم وتتحسن ظروفهم المعيشية، هذا بالإضافة إلى استفادة المنطقة من البنية التحتية والتسهيلات والخدمات العامة بدخول السياحة إلى المنطقة، لكن ذلك الدمج للسكان المحليين يحتاج إلى بعض الجهود في مجال الإرشاد حول كيفية مساهمتهم في التنمية السياحية، وهنا تبرز الحاجة إلى إعداد برامج توعية سياحية تستهدف السكان المحليين وتناسب أوضاعهم، وتبين لهم كيفية إبداء الرأي حول إعداد الخطة من قبل ممثليهم في اللجان وفرق العمل.(23)

ان التركيز على الإنسان يجعله يفاخر ويعتز بموروثاته الحضارية وعاداته وتقاليده وإبرازها أمام الحركة السياحية والتي تعتبر مصدر جذب سياحي سواء أكانت العادات أو الصناعات الحرفية اليدوية التقليدية وغيرها من الموروثات الشعبية في بلادنا.(24)

كما تعود مشاركة المنشآت السياحية في دعم التنمية المجتمعية ودفعها للمشاركة في التنمية السياحية الرشيدة والمستدامة إلى العائد الاقتصادي والاجتماعي الذي يعود على هذه المنشآت إلى جانب تنمية المجتمع بما يخدم السياحة على المدى القريب والبعيد.

وهناك دور مهم لإدارات المنشآت الفندقية في تفعيل المشاركة الشعبية، ومن أهمها الآتي:(25)

– تشغيل الشباب في هذه المجتمعات وعمل الدورات التدريبية والتأهيلية لهم في مجالات الفندقة والخدمات السياحية المرتبطة بها؛

– بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والهيئات المحلية المهتمة بتطوير الصناعات الصغيرة تقوم المنشآت السياحية بتدريب السيدات والفتيات والشباب في هذه المناطق على طرق إعداد الوجبات التقليدية بطرق يراعى فيها الأساليب الصحيحة والصحية وتقديمها للسياح في النشاطات الترفيهية الخارجية، فالسياح يفضلون هذه الأنواع من الأطعمة عن تلك المعدة في الفنادق أثناء زيارة المنطقة؛

– تدريب أفراد المجتمع على تطوير صناعاتهم الحرفية ووضع بطاقات العنونة البيئية لضمان إقبال السياح العالميين والمحليين عليها؛

– التعاون مع هيئات الحكم المحلي في عمل حملات النظافة والتشجير في المناطق المحيطة بالفنادق الواقعة داخل المدن؛

– تنسيق المباريات بين مدارس المراحل التعليمية المختلفة ومعاهد الفندقة حول إعداد المواد العلمية والإرشادية للسياح عن ثقافة المجتمعات المقام بها الفنادق، أنواع الطعام الخاصة بهم، أزيائهم الشعبية ومجالات الترفيه لديهم من اغان وعروض مسرحية وتمثيلية، وتساعد هذه النشاطات في توعية المجتمع ذاته بمنابع الجذب السياحي لديه، وتنمي في أفراده الرغبة في التطوير والحفاظ على مقتنياته التاريخية والحضارية والتعرف على قيمتها، كما تخدم هذه المواد الفنادق في توعية السياح بما يجب عليهم الالتزام به أثناء إقامتهم ويزيد من معرفتهم بكل ما يمكن أن يزيد استمتاعهم أثناء إقامتهم في الفندق.

2. فوائد السياحة على المجتمع المحلي

الشكل التالي يبين مسار العوائد السياحية، واحتمال خروج قسم منها لقاء السلع المستوردة من خارج المنطقة، وضرورة العمل على المحافظة على موارد المنطقة والعوائد السياحية لأهلها:

الشكل رقم (01) مسار العوائد السياحية

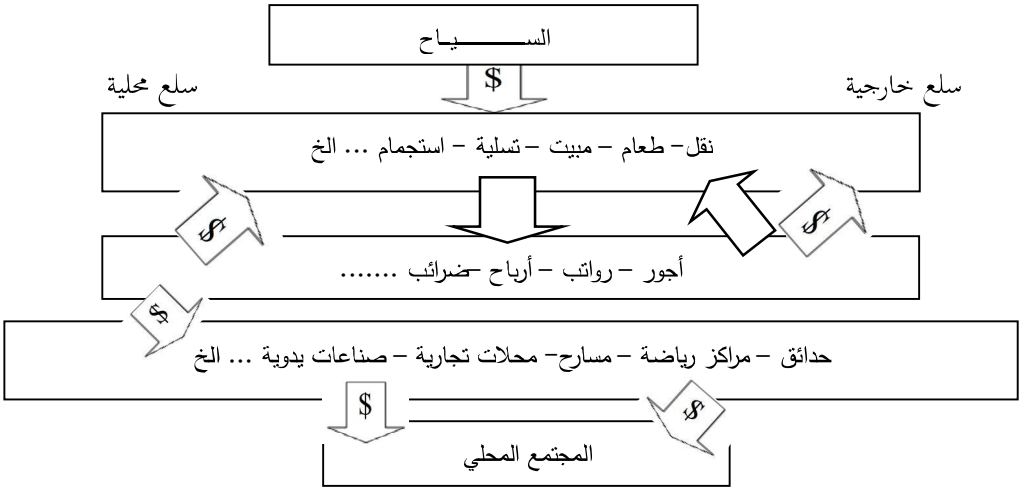

المصدر: رعد مجيد العاني، (2008): الاستثمار والتسويق السياحي، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ص 63.

وبالنسبة لمجالات استفادة السكان المحليين من التنمية السياحية فيجب أن تكون محددة وواضحة ومعلنة، وأهم مواضيع الاستفادة هي:[26]

– توفير فرص العمل وخاصة للشباب والمرأة، ولا يقتصر ذلك على العمل في الخدمات السياحية، بل يمتد إلى باقي القطاعات التي تزود السياحة بالمدخلات وما تحتاجه من سلع وأهمها الزراعة والصناعة والمهن اليدوية، كما أن وفرة فرص العمل تقلل من الهجرة إلى خارج البلد للبحث عن عمل؛

– تشجع المستثمرين في المستوى المحلي على إنشاء مشاريع سياحية، وهذا بدوره ينعكس على زيادة فرص العمل والدخل والعوائد؛

– الدخل الناجم عن الزيادة في فرص العمل ينعكس على تحسين مستويات المعيشة إذا كانت الأنشطة التجارية مملوكة وتدار من قبل السكان المحليين، وإلا فإن قسما كبيرا من الموارد سيخرج من المنطقة؛

– تؤمن السياحة عوائد ضريبية محلية يمكن استخدامها لتلبية احتياجات السكان وتطوير البنية التحتية العامة مثل المدارس والعيادات الطبية والطرق ... ومواقع الاستجمام والسياحة؛

– يكتسب العاملون في السياحة مهارات جديدة منها استخدام التكنولوجيا، مما يؤدي لتطوير المجتمع بانتشار تلك المهارات للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى؛

– تحتاج السياحة إلى بنية تحتية مناسبة مثل الطرق، المياه، الكهرباء، الصرف الصحي ووسائل الاتصال، وهي بالنتيجة لمصلحة السياحة، وثم يستفيد منها السكان المحليين من تلك التسهيلات؛

– السياحة تفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية، الزراعية، الصناعية وتشجيع المهن بأنواعها، وتتيح الفرصة لنشوء صناعات وأنشطة جديدة في المنطقة؛

– تحرص السياحة على تطوير مواقع الاستجمام والمواقع الثقافية والأثرية والأنشطة التجارية مثل الحوانيت والأسواق والحدائق والمسارح ... وهي تساهم في تمويلها وتشغيلها؛

– تتطور نوعية البيئة ومستواها في المنطقة كنتيجة لانتشار السياحة، لأن السياح يرغبون زيارة المناطق النظيفة وغير الملوثة كشرط لزيارة المكان؛

– يمكن أن تساهم السياحة بعوائدها في تمويل برامج المحافظة على المعالم الطبيعية، المواقع التاريخية والثقافية، المراكز الأثرية والفنون والمهن اليدوية، وجميع عناصر التراث الخاصة في المنطقة، لأنها أصلا تعتبر عوامل جذب في السياحة؛

– السياحة تساهم في التوعية البيئية وخاصة من خلال مشاهدة السكان المحليين طرق تعامل السائح مع عناصر البيئة والتراث والمواقع الطبيعية، وكيفية التعبير عن انطباعاتهم تجاه ما هو موجود.

ثالثا: المجتمع المحلي وتطبيق السياحة المستدامة

1. دور المجتمع المحلي في تطوير السياحة البيئية

أدرك المحافظون على البيئة في السنوات الأخيرة الدور المحوري للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية والسياحية في الحفاظ على التنوع الحيوي، فكثير من المدراء في المناطق المحمية عملوا على تطوير آليات لدمج هذه المجتمعات كأصحاب مصالح ومشاركين في عملية التخطيط والإدارة، وبالتوازي مع تنامي اهتمامات السياح في التعرف على الثقافات التقليدية لهذه المجتمعات فقد قاد صناعة السياحة لدمج هذه المجتمعات في النشاطات السياحية، وهذا الأمر قد زاد من إدراك المجتمعات المحلية من الفرص السياحية والاقتصادية المتوفرة في مناطقهم من توفير لفرص العمل وتوليد دخل إضافي لهم وتمكينهم الاقتصادي، مما ضاعف من مشاركتهم في تنمية السياحة البيئية وتشجيعها فمع تسعينات القرن العشرين تنامت عملية إدراك المجتمعات المحلية لتبني السياحة البيئية كجزء من استراتيجية التنمية لديها.

ومن أجل تعظيم فوائد الحفاظ ضمن نشاط السياحة البيئية فإنه من الضروري تحديد كيفية مشاركة السكان المحليين، ولكن ليس جميع أعضاء المجتمع يسعون إلى الانخراط في النشاطات السياحية، وبالنسبة لأولئك الذين يريدون الانخراط والمشاركة في النشاطات السياحية فإن محاور تدخلهم قد تكون واحدة أو أكثر من النقاط التالية:

– تأجير الأراضي إلى المستثمرين ليقام عليها المشاريع السياحية؛

– تزويد الخدمات إلى المنشآت السياحية مثل تحضير الطعام، الدلالة، النقل والإقامة؛

– عمل شراكة مع أصحاب القطاع الخاص حيث المجتمع المحلي يعمل على تزويد الخدمات بينما الشريك يقوم بعملية التسويق والتمويل؛

– عمل برامج سياحية يكون أساسها المجتمع المحلي؛[27]

– المشاركة بالرأي في تخطيط واختيار المناطق المزمع إنشاء المشروعات السياحية بها وذلك للتعرف على خصائص المنطقة ودروبها التي يمكن إدماجها والاستفادة منها حين التخطيط للخدمات السياحية سواء للترفيه أو العلاج؛

– تقديم الخدمات التي تستعرض تراث المناطق التي يعيش فيها السكان الأصليون في مناطق السياحة؛

– إعداد وتصنيع منتجات التراث من أطعمة وملبوسات ومفروشات ومصنوعات وإعداد الأسواق بالطرق التراثية مما يشجع السياح على زيارة وإحياء هذه المناطق، كما يخلق مصادر نقدية لتغطية نفقاتهم الحياتية دون المساس بحريتهم الشخصية وممارساتهم الاجتماعية؛

– المشاركة في برامج رصد التنوع الحيوي في داخل المحميات الطبيعية المستغلة كمناطق جذب سياحي، وتحديد ما يحدث بها من تغيرات لاتخاذ الخطوات التصحيحية لإعادة المحميات لطبيعتها قبل حدوث الأضرار التي لا يمكن إصلاحها؛

– تعاون السكان مع إدارة المحميات والمناطق الأثرية في التبليغ عن أي اعتداءات على الآثار أو سرقتها أو إحداث أي تلفيات بها من قبل سكان المنطقة أو السياح إيمانا من المجتمع بارتباط موارد رزقه بوجود هذه الآثار أو المحميات في حالتها الأصلية؛

– استزراع مناطق للزراعات الحيوية خاصة تلك المناطق القريبة من المناطق السياحية، وغالبا ما يكون إنتاج هذه المناطق دون أسمدة كيماوية أو مبيدات أو منشطات النمو؛

– العناية بالشواطئ ونظافتها بما يضمن استدامة حياة الكائنات البحرية المعتادة على التكاثر في هذه المناطق وفقا للمعلومات التي يتوارثها الأجيال؛

– منع الصيد الجائر واستخدام الأشجار في أغراض إعداد الطعام أو التدفئة؛

– إزالة التعديات عن مناطق الصحراء والواحات الناتجة عن رياضات الصحراء والسياحة المكثفة في هذه المناطق؛

– كما يعتبر التعاون بين المنشآت الفندقية المقامة في المدن الكبرى وعواصم العالم العربي والمجتمعات المدنية المقيمة حولها من أهم الطرق لخلق روح الانتماء بين هذه المجتمعات والمنشآت السياحية؛

– المشاركة في عمليات المباني والإنشاءات الخاصة بالمشروعات السياحية.[28]

وتنظر منظمات الحماية غير الحكومية إلى مجتمع السياحة البيئية المحلي على أنه الأداة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن توقعات المجتمع تبدأ بالتسارع حول مصير المشروع عندما يبدأ بالتراجع عن تحقيق أهدافه المتوقعة، وبالتالي فإن هناك مجموعة من العناصر لابد وأن تؤخذ بالاعتبار عند بداية التخطيط لتنمية السياحة البيئية في أي مكان على أن يكون محورها الأساسي هو المجتمع المحلي.

الشكل رقم (02) العناصر الأساسية بالنسبة لمجتمع السياحة البيئية المحلي

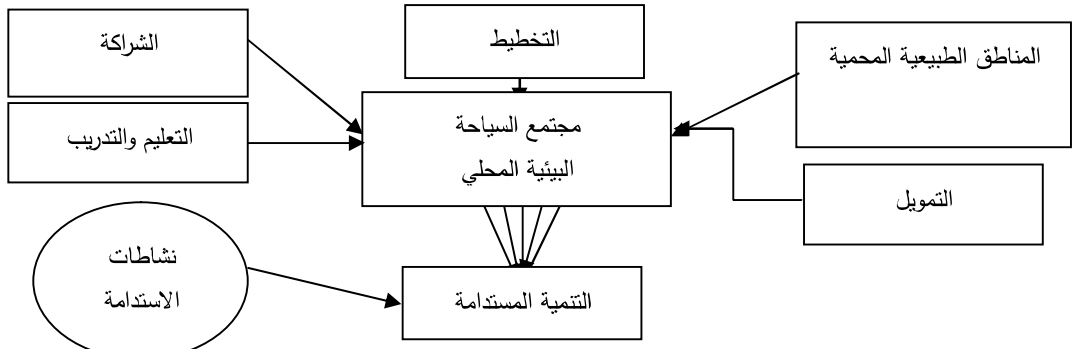

المصدر: أكرم عاطف رواشدة، (2009): السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 148.

كما تعمل السياحة بشكل عام على إحداث التغيير الثقافي دون الانتباه إلى مدى قبول السكان المحليين لذلك، مما يؤدي إلى تصادم وتصارع بينهم وبين السياسات السياحية في المنطقة، إلا أن السياحة البيئية عليها مراعاة هذا الأمر آخذة بالاعتبار درجة قابلية المجتمع المحلي للتغيير، وفي النهاية يمكن للجدول التالي أن يقدم فكرة عن الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة في حالة مشاركة المجتمع المحلي أو عدم مشاركته في السياحة.

الجدول رقم (01) إيجابيات وسلبيات مشاركة المجتمع المحلي في السياحة البيئية

الايجابيات		السلبيات	
عند مشاركة السكان المحليين في السياحة البيئية		عند عدم مشاركة المجتمع المحلي	
بالنسبة للمجتمع	بالنسبة للمنطقة المحمية	بالنسبة للمجتمع	بالنسبة للمنطقة المحمية
دخل مستدام	تقليل المخاطر البيئية وإحداث التطور الاقتصادي وتعزيز فكرة الحفاظ	تدمير المصادر الطبيعية في المنطقة	تنمية اقتصادية غير متوازنة
تحسين وتطوير الخدمات	تقليل المخاطر البيئية وإحداث التطور الاقتصادي	نمو اقتصاد غير متوازن	إفراط في استعمال المصادر والموارد الطبيعية في المنطقة
تعزيز الجوانب الثقافية	تقليل المخاطر البيئية وإحداث التطور الاقتصادي	تدمير الجوانب الثقافية	إلغاء فكرة الاستخدام المستدام للمصادر

المصدر: أكرم عاطف رواشدة، (2009): السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص .156

2. مبادئ مشاركة السكان المحليين في السياحة البيئية

ويدرك علماء الحفاظ البيئي أن العمل السياحي وبالتعاون مع المجتمعات المحلية هو شيء أساسي لتحقيق أهداف المنطقة المحمية واستراتيجيات الحفاظ من خلال السياحة البيئية، وهناك عدد من المبادئ يجب أن تؤخذ بالاعتبار لمشاركة السكان المحليين في نشاطات السياحة البيئية، ومنها:[29]

أ. خلق المشاركة: فالمجتمع المحلي لا يمكن أن يطور السياحة البيئية وينجح إذا عمل وحيدا في هذا المجال، لذا فإنه يحتاج إلى مساعدة أصحاب الخبرة والمعرفة في مجال السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص ليزودهم بالخبرات والمهارات الخاصة في إدارة المحميات الطبيعية، ومن أكثر الجهات التي قد تجد الاستجابة الجيدة من السكان المحليين هي المنظمات غير الحكومية، إذ تعمل مثل هذه المنظمات على تقديم خدمات كثيرة للمناطق المحمية، بالإضافة الى خدمة السياحة البيئية؛

ب. تجنب وضع كل البيض في سلة السياحة البيئية: يجب النظر إلى السياحة البيئية كواحدة من النشاطات المتعددة التي ستساعد في تنمية المجتمع المحلي، وليس النشاط الوحيد الذي يتوفر في المنطقة لأن ذلك سيشكل تهديد للمنطقة في حالة تراجع أعداد السياح بغض النظر عن السبب سواء كان سياسي أو طبيعي أو اقتصادي، وبالتالي فإن السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص تخضع لفترات عدم استقرار بسبب تقلب الاتجاهات الاقتصادية الوطنية منها والدولية، إذ أنه من غير الحكمة اعتبار النشاط السياحي البيئي الركيزة الوحيدة لاقتصاد أي منطقة، ذلك لأن مثل هذا النشاط قد يوفر عدد محدود من فرص العمل لأبناء المجتمع المحلي في فترة الموسم السياحي، ولكن ماذا بعد فترة الموسم؛

ج. ربط عوائد وفوائد السياحة البيئية بأهداف الحفاظ: يجب أن يدرك السكان المحلية أن السياحة البيئية وجدت لتشجيع فكرة الحفاظ على المجتمعات الطبيعية، وبالتالي يجب السير على مبدأ إعادة استثمار جزء من عوائد السياحة لدعم فكرة الحفاظ، كما يجب إقامة علاقة قوية بين إدارة المنطقة المحمية وبين المجتمعات المحيطة بها، إذ أن كثير من المشاريع الخاصة بالسياحة البيئية في المناطق المحمية قد زودت السكان المحليين بالمنافع الاقتصادية، ونتيجة للعلاقات والروابط بين السياحة البيئية والحماية فإن العديد من المنظمات غير الحكومية تعتمد

على السياحة البيئية كجزء من نشاطاتهم التنظيمية، وتختلف الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في التعامل مع السياحة البيئية كالآتي:[30]

– بعض المنظمات غير الحكومية تعمل كميسر لعمل النشطاء الفاعلين في مجال السياحة البيئية أو بين المحميات الطبيعية والمجتمعات المحلية، وقد قدر مثل هذا الدور منذ أن تم إدراك دور المنظمات غير الحكومية كنشطاء محايدين بين المصالح المتنافسة التي لم يكن بينها تعاون من قبل؛

– المنظمات غير الحكومية قد توسع من وصول النشطاء في مجال السياحة البيئية إلى الاستثمارات في المناطق المحمية على أسس بيئية تسعى إلى المحافظة على هذه البيئة من الخراب؛

– تعمل المنظمات غير الحكومية على تدريب وتزويد المعلومات والخبرات التقنية للمجتمع المحلي، وهنا
تستطيع هذه المنظمات ربط المناطق المحمية بمؤسسات أخرى تساعد في خدمة السياحة البيئية مثل ربط
معاهد اللغات مع المناطق المحمية من أجل تزويد هذه المناطق بالمرشدين السياحيين؛

– تعمل المنظمات غير الحكومية كشريك مع إدارات المنطقة المحمية من أجل تطبيق برامج السياحة البيئية، أو من أجل نشر التعليم والتثقيف البيئي، ويمكن هنا الإشارة إلى أن مصادر تمويل مثل هذه المنظمات تأتي في العادة من الخارج وتسعى إلى تنفيذ نشاطاتها بناء على خطة عمل متبادلة بينها وبين مصادر التمويل هذه، وفي بعض الحالات فان المنظمات غير الحكومية هي الشخصية الاعتبارية المسؤولة بالكامل عن تطبيق برامج السياحة البيئية من الألف إلى الياء؛

– تعمل بعض المنظمات غير الحكومية على إدارة المناطق المحمية الخاصة بهم، أو أنها تكلف من قبل الحكومة على إدارة هذه المحميات، وفي مثل هذه الحالات فإن المنظمات غير الحكومية هي المسؤولة عن تطبيق كل البرامج الإدارية الخاصة بالمنطقة؛

– في بعض الظروف الاستثنائية تعمل المنظمات غير الحكومية على تزويد الخدمات الخاصة بالسياحة البيئية مثل خدمات الترويج وتنظيم البرامج السياحية، أو تقديم خدمات الإقامة والنقل ...، ولكن مثل هذا الإجراء أحيانا قد يصرف انتباه مثل هذه المنظمات عن دورهم الأساسي المتعلق بمسألة الحماية والحفاظ.

3. المجتمع المحلي و الإدارة البيئية السياحية

يعتمد نجاح نظم الإدارة البيئية المتكاملة على المستوى المحلي على مدى مساهمة المجتمعات في تنفيذ متطلبات النظام؛ فلا يجب على الإطلاق تجاهل أهمية مشاركة أفراد المجتمع كأفراد وكمجموعات مؤمنة بأهمية القضايا البيئية المؤثرة على أنماط حياتهم ومصادر دخلهم خاصة من النشاطات السياحية المعتمدة في نمائها على بقاء المصادر الطبيعية دون إهدار.

ولكي تحقق الدول التنمية السياحية المستدامة التي تنشدها كوسيلة فاعلة لحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة وضمان الحد من التدهور البيئي المؤثر بشدة على نماء برامج التنمية السياحية ككل، والتي تخطط لها الحكومات وتنفذها الأجهزة الحكومية وغير الحكومية فلا بد من مساندة المجتمع بكافة طوائفه لهذه المبادرات البيئية وتبني النظم المتكاملة الداعمة لها؛ ولتحقيق التزام المجتمع بأهمية ترشيد استهلاك الموارد وتنفيذ كل ما من شأنه الحفاظ عليها فلا بد أن تحقق الحكومات الشفافية في كل ما يصدر عنها من بيانات التنمية السياحية، كما يجب أيضا إشراك المجتمع بتوعيته بما يعوق تحقيق التنمية حتى تتكون لدى أفراد المجتمع الرؤية الواضحة لدوره ومدى مساندة الحكومات للجمعيات الممثلة للمجتمع للقيام بهذا الدور عن جدية وصدق في الإعلان عن مؤشرات النجاح أو الفشل.

ولذلك فهناك أهمية بالغة لتعريف المجتمعات الواقعة بجوار مشروعات السياحة بدورهم الأساسي في تنمية هذه المشروعات، والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليهم كنتيجة لمشاركتهم في تنميتها، كما يجب أيضا توعية المجتمع بالآثار الجانبية الممكن

حدوثها كنتيجة لدخول ثقافات مغايرة للثقافات المحلية، وما يمكن أن يؤديه ذلك من مشاكل صحية واجتماعية لا يستهان بها في حالة عدم تعرف المجتمع لدوره في الحد من هذه السلبيات، ويجب قيام أجهزة الحكومة بتوعية الجيل الجديد بها ومراقبة السلبيات والعمل جاهدا على التحكم فيها وعدم إهمالها أو التغاضي عنها.(31)

ولقد شهد العالم الآن حركة نشطة من الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا البيئة المتعددة الجوانب في مجالات التوعية البيئية والتطوير التقني لاستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة والداعمة لإنتاج الأنظف على كافة محاوره الإنتاجية والخدمية بما فيها القطاع السياحي المستهلك للكثير من المنتجات، ودعمت البرامج الإنمائية للأمم المتحدة وكافة الجهات الأجنبية المانحة جهود الجمعيات الأهلية الجادة في إدماج البعد البيئي في نشاطاتها، إلى جانب دعمها للجمعيات البيئية في مجالات الحد من تلوث الهواء في المدن، وتوعية المجتمع بدوره الفاعل في ترشيد استخدام المياه والطاقة والحفاظ على البيئة البحرية والصحراوية من التدهور حفاظا على أسس التنمية السياحية القائمة حول هذه المناطق.

كما قامت العديد الجمعيات الأهلية بعمل المشروعات التنموية التي تدمج البعد البيئي في تخطيطها وتنفيذها وتقييمها بالرغم من تباين أهداف هذه المشروعات، إلا أن هناك تحديا كبيرا لهذه الجمعيات في تبني نظم الإدارة البيئية المتكاملة عند التخطيط للمشروعات السياحية التي تقوم بها مما يستوجب دورا أكبر لوزارات البيئة والأجهزة التابعة لها في تدريب جمعيات البيئة المهتمة بالتنمية السياحية المستدامة على كيفية تحقيق تلك النظم وتوعية المجتمع بأهميتها.

وهناك تحد حقيقي للجمعيات الأهلية حيث الرغبة في الإصلاح محفوفة بكثير من المصاعب السياسية والاجتماعية للأفراد حيث لا تتقبل الهيئات الحكومية مساندة الهيئات غير الحكومية، بل تعتبرهم مجموعة من الأشخاص غير المتخصصين أو غير المؤهلين للقيام بعمل جاد، كما تخشى بعض الحكومات غير الديمقراطية من تزايد شعور الشعب بأهمية متابعة منهاج الحكومات وتزايد مساءلة أفراده للحكومة المركزية عن بعض قراراتها غير المتسمة بالدراسة المستفيضة ودون المشاركة الفعلية للإدارات المحلية المدركة للواقع الحقيقي لمجتمعاتها.

ويرجع قصور الجهود الأهلية إلى ضعف كوادرها البيئية خاصة في مجال السياحة، واحتياجها للتفهم الكامل لوسائل إدماج البعد البيئي في النشاطات السياحية ودعمها لتوعية المجتمع بنظم الإدارة البيئية بما تشمله من تكاملية تؤثر على المجتمع واقتصاده، والتحدي الحقيقي للجمعيات الأهلية البيئية الداعمة للسياحة هو قدرتها على رفع مستوى الوعي البيئي لتغيير أنماط الاستهلاك في القطاع السياحي إلى الأنماط المرشدة والداعمة للحد من استخدام المنتجات غير الصديقة للبيئة خاصة في قطاع السياحة، ولمزيد من الحفاظ على الموارد الأساسية الداعمة للسياحة فهو جهد لابد من تضافر كافة الجهات لتحقيقه.

خاتمة

أن السياحة المستدامة تحمل القدرة على التوفيق ما بين النواحي الاقتصادية والنواحي البيئية، وعلى إعطاء مغزى عملي للتنمية المستدامة، لذلك فإن إدارة السياحة المستدامة، باستنادها إلى أهداف واضحة والى التخطيط والإدارة إضافة إلى اعتماد آلية تشاورية مبنية على مشاركة كل الأطراف المعنيين، بفضل كل ذلك تستطيع إدارة السياحة المستدامة أن تضمن القدرة على تنمية السياحة بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية، ما يولد حوافز قوية لحفظ الطبيعة وحماية الثقافة المحمية، ويشجع المجتمعات المحلية وأصحاب المشاريع الصغيرة على أن يكونوا جزءاً فاعلاً من العملية.

وهناك اتجاه عالمي نحو زيادة مشاركة المجتمعات في كل جوانب التنمية بالمناطق التي يعيشون بها، حيث تهدف هذه المشاركة إلى تزايد اعتراف حكومات الدول بأهمية مشاركة الجمعيات الأهلية في وضع خطط العمل للوصول بالدول إلى التنمية المستدامة، لذا لابد قبل الشروع بتطبيق السياحة المستدامة ذات الاعتبارات البيئية من الاتصال بالسكان المحليين، وخاصة سكان المنطقة التي يمكن أن تكون مجالا

للسياحة المستدامة والبيئية حيث لابد من نشر التوعية البيئية بين هؤلاء السكان وإقناعهم بأهمية السياحة إلى مناطقهم وبأنها ستكون مجال عمل لهم، وهي بالتالي مصدر دخل جديد لهم عن طريق إنشاء المشاريع المستدامة لهؤلاء السكان. فعلى المستوى الشعبي ينصب الاهتمام بمدى استيعاب الجماهير عموما من سياح ومجتمع محلي لأهمية الموارد الطبيعية لديمومة المجتمع بشكل عام ولتوفير فرص الترويح آنيا ومستقبليا؛ إن هذا الاستيعاب سيؤثر بشكل حتمي وجدي في أفكار وسلوكيات المجتمعات –الضمنية والمنظورة والفعلية – في التعامل مع الموارد الطبيعية إفادة وحماية، استثمارا وصيانة للوقت الحاضر وللأوقات القادمة، وينعكس هذا الاهتمام في عدة أمور منها قيام النوادي والجمعيات الجماهيرية واللا رسمية ذات الاهتمام بالبيئة والتراث الطبيعي بحمايتها وصيانتها بهدف حسن استعمالها.

الاحالات والمراجع:

[1]: خالد مقابلة، **فن الدلالة السياحية**، ط1، دار زهران، عمان، 1999، ص 24.

[2]: د. أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية" الأسس والمرتكزات"**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 17.

[3]: مصطفى عبد القادر، **دور الإعلام في التسويق السياحي" دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003 ، ص 33 .

[4]: حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة**، ط3، دار الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 24.

[5]: منير سليمان عبود، **معجم المصطلحات السياحية و الفندقية**، ط1، دار كنوز المعرفة، 2006، ص 110.

[6] :Y. Tinard, **Le Tourisme**: **Economie et Management**, Mc Graw-Hill, Paris, 1992, p: 01.

[7] :Jean Michel HOERNER, **Géographie de l'industrie touristique**, ellipses, Edition Marketing S.A, 1997., P40.

[8]: آسيا محمد إمام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، **إدارة المنشآت السياحية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2002 ، ص32.

[9]: يسرى دعبس، **العلاقات الاجتماعية للسائح**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 1993 ، ص120 .

[10]: هالة الرفاعي، **التأثيرات الاجتماعية والثقافية للسياحة في المجتمع المحلي**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر،1998، ص223 .

[11]: د. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 158.

[12] :http://ar.wikipedia.org/wiki/

[13]: د. سناء محمد الجبور، **الاعلام البيئي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 54.

[14]: أ.د. إبراهيم عبد الجليل السيد، **المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال "برنامج مؤسسات الأعمال للتنمية المستدامة"**، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيدارى)، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الجمعية العربية للإدارة البيئية، المنامة، البحرين، ص 38.

[15]: المادة الرابعة من **القانون رقم 03/10** المؤرخ في 2003/07/20 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43.

[16]: محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص51.

[17]: عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية**، سلسلة مكتبة مصر ، منتدى العالم الثالث، القاهرة، 2000، ص11.

[18]: د. إبراهيم خليل بظاظو، **الجغرافيا والمعالم السياحية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، الطبعة الأولى، ص 153.

[19]: جامعة الدول العربية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي**، ديسمبر 2005.

[20]: أ. ثريا فرج الرميح، **السياحة المستدامة: المفهوم، الأهداف، الأهمية**، تاريخ الاطلاع 12 / 05/ 2010، على الموقع
http://geopot.wordpress.com/2010/05/12/turismo-sostenibile-

[21]: جابر سامية محمد، **علم اجتماع المجتمعات الجديدة**، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 1995، ص 11.

[22]: غنيم عثمان، **التخطيط أسس ومبادئ**، دار الصفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2001، ص 178 .

[23]: صلاح الدين خربوطلي، **السياحة المستدامة "دليل الأجهزة المحلية"**، المصدر سبق ذكره، ص 134.

[24]: خالد مقابلة وفيصل الحاج ذيب، المصدر سبق ذكره، ص ص 222-223.

[25]: سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص 247.

[26]: رعد مجيد العاني، المصدر سبق ذكره، ص ص 61-62.

[27]: أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 146- 147.

[28]: سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص ص 242 – 244.

[29]: أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 157- 159.

[30]: أكرم عاطف رواشدة، المصدر سبق ذكره، ص ص 164-165.

[31]: سامية جلال سعد، المصدر سبق ذكره، ص 246.